وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كليّة العلوم الإسلاميّة

قسم اللغة العربيّة والحضارة الإسلاميّة

بالتّعاون مع

مخبر العلوم الإسلاميّة في الجزائر

الملتقى الوطنيّ الموسوم بـ

إسهامات الحافظ أبي عمرو الدّاني في خدمة القرآن وعلومه،

وأثره في الدّرس القرآنيّ

بالجزائر

المحور الرّابع: إسهامات الإمام الدّاني في علم الرسم وعلم الضّبط.

عنوان المداخلة:

"احْتِيَارَاتُ الحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيّ فِي الضَّبْطِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ النَّقْطِ"

بيانات المشارك:

•الاسم واللقب: بوبكر الصّدّيق ذهبي.

•الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

•الجامعة: جامعة الوادي.

•الكليّة: كليّة العلوم الإسلاميّة.

•الهاتف المحمول: 213664643725+

•البريد الالكتروني: boubakerseddik390@gmail.com

•البريد الإلكتروني الجامعي: dhahbi-bseddik@univ-eloued.dz

"اخْتِيَارَاتُ الحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيّ فِي الضَّبْطِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ النَّقْطِ".

بسم الله الرّحمن الرحيم، الحمد لله الحافظِ كتابَه الكريم، والصّلاة والسلام على محمّد مبلّغ رسالة ربّه الأمين، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين، وبعدُ:

فقد كان كتْبُ المصاحف إلى زمن أبي الأسود من غير شكل ولا نقْطٍ، ثمّ ترخَّصَ العلماءُ في نقْطِها بعد أنِ اختلفوا في أوّل إحداثه بين مجِيز ومانِع، ومن عهده –أعني: أبا الأسود– بدأ نقطها على يده[1]، ثمّ أُلّفت التآليف في هذا العلمِ، وكان من أقْدَم مَن أَلَّفَ في علْمِ نقْطِ المصاحف الحافظُ أبو عمرو الدّاني (ت444هـ)، حيثُ أَلَّف كتابَ "المُحْكَمِ" الذي هو عُمْدَة المؤلّفاتِ بعده في علْمِ الضّبْطِ، وجعَلَ لكتابه "الْمُقْنِعِ" في علم رسْمِ المصاحف ذيلًا في علم نقط المصاحف لتتمّ الفائدة، وهو المسمّى بـ"كِتَابِ النَّقْطِ".

ولقد عَمِدتُّ لتقصّي جميع اختياراتِه فيه، ضِمْنَ هذه المداخَلَةِ التي عنونْتُها بـ**"اخْتِيَارَاتِ الحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيّ فِي الضَّبْطِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ النَّقْطِ"**.

والتي كان إشكالُها الرّئيسُ: **مَا اختياراتُ أبي عمرو الدّانيّ في علْمِ الضّبْطِ التي حَوَاها كتابُه النَّقْط؟** وإشكالات فرعيّة أخرى، وهي: ما حجَجُه في ذلك إن وُجدت؟ وما صُور الضّبط المُرادة على الوجه المختار عنده؟ وهلْ عُمِلَ بذلك في المصاحف الجزائريّة؟

ومن أهمّ أسباب بحثي في هذه الحيثيّة المتعلّقة بعلم الضّبْطِ القرآنيّ:

1–أنّ عُمْدَة علم الضّبط وأساسَهُ هو نصوص الحافظ أبي عمرو، وكلُّ مَن جاء بعده –ابتداءً من أبي داود تلميذِه (ت496هـ) إلى عصرنا هذا– يعوّل عليه، ويعتمِد على أقواله.

2–أنّ خِدمة علم الضّبط عموما، ومذهب أبي عمرو فيه خصوصا –لم تصِلِ الحدّ المطلوب، ولم يوفِّ لها المتخصّصون –على حسَب علمي– حقَّها.

3–أنّ خدمَةَ كُتُب الضّبْطِ القرآنيّ سواءٌ في تحقيقاتِ كتب القدامى، أو غيره من جمْع لاختياراتهم، ومقارنة مذاهبِهم، بقِيَ في غالبه بعيداً عن مقصود الضّبط الذي هو بيانُ صُوَرِ الضّبط المرادَةِ.

---

(1) وهو القول المختارُ؛ لنسبة أبي عمرو الدّاني ذلك في كتابه النّقط إلى أكثر العلماء، وهو أوّل اختياراته فيه. يُنظَرُ: النّقط، أبو عمرو الدّاني، ص129.

4–اشتغالي بعلْمِ الضّبط، وذلك لأنّ تحقيق سفر من أسْفَاره هو موضوع أطروحتي في مرحلة الدكتوراه، أعني: حلّة الأعيان للشوشاويّ، وقد سبق لي جمْعُ اختياراتِ الحافظ أبي عمرو المتعلّقة باجتماع الهمز في كلمة.

ومن أهمّ أهداف البحث:

1–بيان خدمة الحافظ أبي عمرو لكتاب الله عموما، ولهذا العلم خصوصا.

2–جمْعُ طائفة من اختيارات حافظٍ إمامٍ عليه المعتمَدُ عند أهل هذا الشّأن.

3–بيان صُوَرِ الضّبط المرادة؛ سواءٌ المختارَةُ عنده –رحمه الله– أو التي جوّزها أو اختار غيرها؛ ليكون طالب هذا العلم على بصَرٍ وبصيرةٍ بمُرادِه –رحمه الله–.

4–بيان مدى موافقة عمل المصاحف الجزائريّة لاختيارات أبي عمرو الواردة في كتابه النّقط.

المنهج المتّبع:

اعتمدتُّ على المنهج الاستقرائيّ في جمْعِ كلِّ ما اختاره –رحمه الله– في كتابه النّقط.

الدراسات السّابقة: أذكر من ذلك من الأعمال التي تناولتْ جوانبَ من مذهب أبي عمرو واختياراته في الضّبط:

1– "مسائل الرّسم والضّبط بين الإمامَيْنِ أبي عمرو الدّاني وأبي داود". وهي أطروحة ماجستير للطّالب إسماعيل بن عمّار أشرف عليها نور الدّين بوحمزة؛ تعرّض فيه الباحث إلى مسائل الخلاف في الرّسم والضّبط بين الشيخَيْنِ، ولكنّه لم يتعرّض إلّا لما اختلفا فيه، والملاحَظُ من خلال فهرس المصادر والمراجع أنّه لم يستفدْ من كتاب النّقط، ولم ينقلْ منه شيئًا.

2– "اختيارات الإمام أبي عمرو الدّاني في علم الضّبط من خلال كتابه المحكم في نقط المصاحف". وهي أطروحة ماستر للطالبة نور الهدى عوّادي وإشراف عبد الكريم بوغزالة؛ ويظهر من خلال العنوان اقتصار الطّالبة على اختياراته في المحكم، دون التي في ذيل المقنع.

حدود البحث:

أكتفي في هذا البحث بذكر اختيارات الداني في كتاب النقّط، وفي الذي بيّن اختياره فيه فيما تعلّق بالضّبط، وفي الذي جوّز فيه الخلافَ.

واكتفيْتُ في عمل المصاحف الجزائريّة بثلاثة مصاحف: المصحف المطبوع بالمطبعة الثّعالبيّة الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي.

أهمّ المصادر والمراجع:

وعلى رأسها كتاب النّقط؛ لأنّ البحثَ يتناولُ اختياراتِ صاحبه فيه، وكذلك كتاب المحكم له؛ إذْ فيه يفصَّل كثير ممّا ما أُجمل في كتاب النّقْط، وكذلك كتاب أصول الضّبط لأبي داود سليمان بن نجاح، وكتب الضّبط التي جاءت بعدهما وعلى رأسها ذيل نظم مورد الظّمآن المسمّى بـ"عمدة البيان"، وشروحه التي أهمّها: كشف الغمام للشبّانيّ (من أهل المائتين الثامنة والتاسعة)، وحلّة الأعيان للشوشاويّ (ت899هـ)، والطّراز للتّنسيّ (ت899هـ).

خطّة البحث:

مطلب تمهيدي: وفيه تعريف بالضّبط القرآنيّ وبكتاب النّقط.

المطلب الأوّل: اختيار أبي عمرو في باب الهمز.

المطلب الثّاني: اختيار أبي عمرو في باب الحذف.

المطلب الثّالث: اختيار أبي عمرو في باب الزيادة.

المطلب الرّابع: اختيار أبي عمرو في باب لام ألف.

خاتمة: وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

مطلب تمهيدي.

الفرع الأوّل: تعريف الضّبط.

أوّلاً– تعريف الضّبط لغةً: ضبَط الشيءَ حَفِظَهُ بالحزمِ، وضبَط الرّجلُ الشّيءَ يضْبِطُهُ ضبْطًا، إذا أخَذَه أخذًا شديدًا، وضبَط الشيء: لزِمه لزوماً شديداً، والرجل ضابِط أي: حازِمٌ[1].

وضبَط الأمْرَ أو القراءةَ أي: حسّنَهُمَا وأتقنَهُمَا؛ قال الزمخشريّ (ت538هـ): "...ومِنَ المجاز: هو ضابِط للأمور. وفلان لا يضبِط عمَلَه: لا يقوم بِما فُوِّض إليه، ولا يضبِط قراءتَهُ: لا يُحسِنُها"[2].

ثانياً– تعريف الضّبط اصطلاحًا: عُرِّفَ بأنّه الأَشْكَالُ المُحْدَثَةُ للبيانِ وإزالةِ اللَّبْسِ عنِ الحروفِ؛ ويشملُ النّقط ممّا اخترعه أبو الأسود الدؤليّ (ت69هـ)؛ والشّكلَ ممّا اخترعه الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت170هـ) كالحركاتِ، والسُّكونِ، والشَّدِّ، والمَطِّ؛ وكذلك علامة السّاقط وعلامة الزائد وغيرِ ذلكَ[3].

الفرع الثّاني: التعريف بكتاب النّقط.

وهو ذيل كتابه المُسمّى: "المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار"؛ قال أبو عمرو في بدايته: "إنّي لمّا أتيت في كتابي هذا على جميع ما تضمّن ذكره في أوّله من مرسوم المصاحف –رأيتُ أن أصل ذلك بذكْر أصولٍ كافيةٍ ونُكَتٍ مقنعةٍ في معرفة نقط المصاحف وكيفيّة ضبطِهَا على ألفاظ التلاوة ومذاهب القراءة؛ لكي يحصل للنّاظر في هذا الكتاب جميع ما يحتاج إليه من علم مرسوم الخط، وأحكام النقط؛ فتكْمُلَ بذلك درايتُهُ وتتحقَّقَ به معرفتُه"[4].

---

(1) يُنظَرُ: جمهرة اللّغة، أبوبكر الأزدي، ص352. وأساس البلاغة، الزمخشري، 573/1. ومختار الصّحاح، الرازي، ص182.

(2) أساس البلاغة، الزمخشري، 573/1.

(3) يُنظَرُ: كشف الغمام، الشّبّانيّ، ورقة 15/أ. وحلّة الأعيان، الرّجراجي، ورقة 11/أ. والطراز، التنسيّ، ص9.

(4) يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص128.

وهو مطبوع مع أصله –أي: مع المقنع– طبعتْهُ مكتبة الكليّات الأزهريّة (القاهرة)، من تحقيق محمّد الصّادق قمحاويّ.

وهو كتاب مختصرٌ في علم الضّبط القرآنيّ؛ ضمّنه أحد عشر بابًا؛ جاء فيه على كلّ أبواب علم الضّبط، وكان كالمختصر لِمَا فصّله في كتابه "المحكم في علم نقط المصاحف"؛ لأنّ كتاب النّقط ألّفه بعد تأليف المحكم؛ وممّا يدلّ على ذلك قوله: "وقد ذكرنا الأخبار الواردة بذلك كلِّه لدينا عن المتقدّمين من التّابعين وغيرهم في كتابنا المصنَّفِ في النّقْطِ"[1]. يعني به المحكم.

وها أنا أذكر جميع الاختيارات في الضّبط التي أتى بها في كتابه النّقط، وقد صرّح باختياره في أربعة أبواب في باب الهمز، وفي باب الحذف، وفي باب الزيادة، وفي باب لام ألف؛ وسيأتي تفصيلها على حسَب ترتيب الأبواب في الكتاب

المطلب الأوّل: اختيار أبي عمرو في باب الهمز.

إذا اجتمع في كلمة همزتان مختلفتان في الحركة، فإمّا أن تختلِفَا بفتحٍ وكسرٍ نحو: ﴿أَنَّكَ﴾ [يوسف:90]، و﴿أَلَهٌ﴾ [النّمل:62]، و﴿أَيفْكاً﴾ [الصّافّات:86]؛ وإمّا أن تختلفا بفتحٍ وضمٍّ نحو: ﴿أَنزِلَ﴾ [ص:7]، و﴿أَشْهِدُواْ﴾ [الزّخرف:18]، و﴿أَونَبِّيئُكُم﴾ [آل عمران:15].

وورد في رسم هذا النّوع –أعني: الهمزتين المختلفتَيْنِ في كلمة– ضربان:

ضرْبٌ رُسم فيه لكلّ واحدةٍ من الهمزتَيْن صورةٌ، فإذا اختلفتا بفتح وكسرٍ، رُسمت صورةُ الأُولى ألفاً، وصورةُ الثّانيةِ ياءً، نحو: ﴿أَيفْكاً﴾ [الصّافّات:86]، وإذا اختلفتا بفتح وضمّ، رُسمت صورةُ الأُولى ألفاً، وصورةُ الثّانيةِ واوًا، وذلك في: ﴿أَونَبِّيئُكُم﴾ [آل عمران:15] لا ثانية لها؛ وضرْبٌ رُسم صورةٌ واحدةٌ لإحداهما ألفًا، نحو: ﴿أَلَهٌ﴾ [النّمل:62]، و﴿أَنزِلَ﴾ [ص:7].

---

(1) يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص130.

وفي هذا الضّرب الثّاني خلافٌ بين علماء العربيّة في جعْل الألف صورة للأولى أو صورة للثّانية: فذهب الكسائيّ (ت189هـ) وعامّة أصحاب المصاحف إلى أنّها صورة للثّانية، وذهب الفرّاء (ت207هـ) وثعلب (ت291هـ) وابن كيسان (ت299هـ) إلى أنّها صورة للأولى[1].

وقد أتى أبو عمرو في كتابه النّقط بهذا الخلاف بقوله: "فإنِ اختلفتْ حركةُ الهمزتَيْنِ... وما لم تُصوّر فيه حرفًا جعلْتَ في موضعها نقطة بالحمراءِ في السّطرِ"[2]. يعني الهمزة الثّانية.

فهذا الوجه الأوّل، وهو أن تكون الألف الكحْلَاءُ صورةً للأولى، وتكون الثّانية على السّطر.

ثمّ قال: "وجائزٌ عندي أن تكون همزةُ الاستفهام هي المحذوفُ صورتُها من الرّسم"[3].

وهذا الوجه الثّاني، وهو جعْلُ الألف الكحْلَاءِ صورةً للهمزة الثّانية.

ثمّ صرّح باختياره بقوله: "وما قدّمناه أَوجَهُ"[4]. ويعني بذلك الوجْهَ الأوّل، وهو اختيار جماعةٍ من المتأخّرين؛ وهو الوجْهُ المعمول به في المصاحف اليوم[5].

قال الخرّاز (ت718هـ):

"وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَتَيْنِ وَرَدَا *** فِي كِلْمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا

فَقِيلَ: صُورَةٌ لِلْاولَى مِنْهُمَا *** وَقِيلَ: بَلْ هِيَ إِلَى ثَانِيهِمَا"

وَذَا الْأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي الْمُتَّفِقَيْنْ *** وَأَوَّلُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُخْتَلِفَيْنْ"[6].

فعلى الوجه المختار عنده تكون الصورة هكذا: ﴿ءَاَلـلَّهُ﴾، ﴿ءَاَنـزلَ﴾.

وعلى الوجه الآخَر تكون الصّورةُ هكذا: ﴿ءَالـلَّهُ﴾، ﴿ءَانـزلَ﴾.

---

(1) يُنظَرُ: المحكم، الدّاني، ص212. وأصول الضّبط، أبو داود، ص139،140.

(2) النّقط، الدّاني، ص138.

(3) المصدر نفسه، ص138.

(4) المصدر نفسه، ص139.

(5) يُنظَرُ: دليل الحيران، المارغني، ص235. وسمير الطالبين، الضّبّاع، ص204.

(6) مورد الظّمآن، الخرّاز، ص40.

المطلب الثّاني: اختيار أبي عمرو في باب الحذف.

إذا اجتمع مثلان وحُذِفَ أحَدُهما؛ ففي الثّاني أربعةُ أقْسَامٍ:

أحدُهَا- كون الثّانِي للجَمْعِ.

الثّانِي- كون الثّانِي للأصَالَةِ.

الثّالثُ- كَوْنُ الثّانِي للبِنَاءِ.

الرّابِعُ - كَوْنُ الثّانِي للتّثْنِيَةِ[1].

وقد جاء الحافظ أبو عمرو في كتابه النّقطِ بمثالٍ أو أكثر لكلّ نوعٍ:

فأمّا الأوّل وهو كَوْنُ الثّانِي للجَمْعِ فأتى بمثالين وهما: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:60] حيثما وقعت، و﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ [الإسراء:7].

وأمّا الثّاني وهو كون الثّانِي للأصَالَةِ فجاء بمثال واحد، وهو ﴿تَرَآءَا﴾ [الشعراء:61].

وأمّا الثّالثُ وهو كَوْنُ الثّانِي للبِنَاءِ فكان مثاله فيه قولُه تعالى: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير:8].

وأمّا الرّابِعُ وهو كَوْنُ الثّانِي للتّثْنِيَةِ فلم يَرِدْ في القرآن إلّا في موضعٍ واحد وقد أورده -رحمه الله-[2]، وهو قوله تعالى: ﴿جَآءَانَا﴾ في سورَةِ الزّخْرُفِ [37][3].

فأمّا قولُه تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:60] حيثما وقعت، وقولُه: ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ [الإسراء:7][4] -فقد اختار أبو عمرو في كتابه النّقطِ ذيلِ المقنعِ حذْفَ الْمِثْل الثّاني وإثبات الأوّل، في كلا الكلمتَيْنِ، وأَعْنِي بالمثل الثّاني: الياءَ الثّانية، والواوَ الثّانية -الدالّتَيْنِ على الجمع.

---

(1) يُنظَرُ: حلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة 126/ب.

(2) المرجع نفسه، ورقة133/أ.

(3) النّقط، الدّاني، ص141.

(4) على قراءة إثبات واو الجمع بعد الهمزة في ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾، والتي قرأ بها الجمهور، وقرأ الباقون بحذْف الواو على الإفراد: فقراءَةُ حمزَةَ وابْنِ عامِرٍ وأبِي بكْرٍ عَنْ عاصِمٍ وخلفٍ في اختياره بالياء في أوّل الفعل، وقرأ بالنّون الكسائيّ. يُنظَرُ: السبعة، ابن مجاهد، ص378. والتيسير، الدّاني، 341. والنشر، ابن الجزري، 306/2.

ونصُّهُ في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧـنَ﴾: "رُسِمَ بياءٍ واحدةٍ، وهي عندي ياءُ الجمعِ؛ فينبغي أن تُلْحِقَ ياءً أُخْرى قبلها بالحمراءِ، وهي ياءُ فعيلٍ"[1].

ونصُّهُ في ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾: "وكذلك ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ رُسم أيضًا بواوٍ واحدةٍ، وهي أيضًا واوُ الجمعِ؛ فتُلحِقُ قبلها واوًا أُخْرى بالحمراءِ، وهي الأصليّة"[2].

وتكون الصّورة على الوجه المختار عنده بحذْفِ أوَّلِ الْمِثْلَيْنِ هكذا: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧـنَ﴾[3]، ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾[4].

وعلى الوجه الآخَرِ بحذْفِ ثاني الْمِثْلَيْنِ هكذا: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧـنَ﴾، ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾[5].

---

(1) وصرّح باختياره في المحكم كذلك، واختار أبو داود عكس اختيار أستاذه، أي: أنّ المحذوفة الثّانية. وتبع أبا داود أبو إسحاق التّجيبيّ. يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص141. والْمحكم، الدّاني، ص299، وأصول الضّبط، أبو داود، ص193. وحلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة127/أ.

(2) وصرّح باختياره في المحكم كذلك، ووافقه أبو داود، وتبعهما أبو إسحاق التّجيبيّ. يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص141. والْمحكم، الدّاني، ص303. وأصول الضّبط، أبو داود، ص197. وحلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة127/أ.

(3) وجرى العمل على أنّ المرسومة هي الياء الأولى وعلى إلحاق ياء الجمع كما اختار أبو داود في مصاحف المغاربة عمومًا، وعليه اعتُمد في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي. وجرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي (الثعالبيّة) والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي على كتابة اليائيْنِ معًا وعدم التّفريق بينهما لا باللّون ولا بالرّقّة والغلظ؛ مع الإجماع على حذف إحداهما؛ قال أبو عمرو: "اعلم أنّ كُتّاب المصاحف اتّفقوا على حذْفِ إحدى اليائين من الرّسم في قوله: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧـنَ﴾". المحكم، الدّاني، ص298. ولعلّ قصْد الكاتب هو حذف إحداهما، ولكن أنّى لنا بمعرفة ذلك إذْ لا فرْقَ بينهما -كما ذُكر-. يُنظَرُ: بيان الخلاف والتّشهير والاستحسان، عبد الرحمن بن القاضي، ص45. ودليل الحيران، المارغني، ص246. ويُنظَر: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص12. ومصحف غيلاسي، ص12. ومصحف شريفي، ص10.

(4) وجرى العمل في ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾ بالمصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي على إثبات ياء الجمع وحذف الأولى على ما اختار الداني وأشياخ الضّبط. والذي يظهر في المصحفَيْنِ الأوّلَيْنِ جعْلُ الواو الأولى الملحقة كالثّانية المرسومة فلا فرق بينها وبين الثّانية الثّابتة: لا باللّون، ولا بالرّقّة والغلظِ، ولكن يظْهَر قصْدُ الكاتب في أنّ الأولى الملحقة بأن جعلها على السّطر، ولم تقطَعِ المطَّةَ التي بين السّين والواو. يُنظَر: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص322. ومصحف غيلاسي، ص228. ومصحف شريفي، ص283.

(5) وهذان الوجهان المذكوران هاهنا هما على قراءة إثبات واو الجمع بعد الهمزة في ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟﴾، وأمّا على قراءة حذْف الواو على الإفراد: فأمّا بالياء في أوّل الفعل فهكذا: ﴿لِيَسُۥٓـَٔا﴾. وأمّا بالنّون فهكذا: ﴿لِنَسُۥٓـَٔا﴾؛ لأنّ همْزَتَهُ صُوّرتْ بالألِفِ كمَا رُسِمَتْ في ﴿أَن تَبُۥٓـَٔا﴾ [المائدة:31]، و﴿لَتَنُۥٓـَٔا﴾ [القصص:76]. نصّ على ذلك أبُو عمْرٍو، وأبو داود والتّجيبيّ؛ يُنظَرُ: المحكم، الدّاني، ص302. وأصول الضّبط، أبو داود، ص199. وحلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة 127/ب.

وأمّا قوله تعالى: ﴿تَرَآءَا﴾ [الشعراء:61] فقد اختار أبو عمرو في الكتاب حذْفَ الْمِثْلِ الأوّل وإثباتَ الْمِثْلِ الثّاني، وأعْني بالْمِثْلِ الثّاني الألِفَ المنقلِبَةَ مِن لام الفعْلِ؛ لأنّ الأصْلَ في ﴿تَرَآءَا﴾ (تراءَيَ)، فقُلبَتْ الياءُ التي هي لام الفعْل ألِفًا، فصارَتْ ﴿تَرَآءَا﴾[1].

ونصُّ أبي عمرو: "...وكذلك ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء:61] رُسِم بألفٍ واحدةٍ، وهي المنقلبةُ من لام الفعْلِ؛ فتلحِقُ قبلها ألفًا بالحمراءِ، وتجعَلُ الصّفراءَ، وعليها حركتُها –بين الألفَيْن"[2].

وتكون الصّورة على الوجه المختار عنده بحذْفِ الألف الأُولى هكذا: ﴿تَرَآءَا﴾[3].

وعلى الوجه الآخَرِ بحذْفِ الألف الثّانية هكذا: ﴿تَرَآءَا﴾.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير:8] فقد اختار أبو عمرو في الكتابِ حذْفَ الْمِثْلِ الثّاني، وإثباتَ الْمِثْلِ الأوّل، وأعني بالْمِثْلِ الأوّل الواوَ الأصليّةَ التي هي فاء الكلمة[4].

ونصّ أبي عمرو: "...وكذلك ﴿ٱلْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير:8] رُسمتْ بواوٍ واحدةٍ، وهي فاءُ الفعْلِ؛ فتلحِقُ بعدها واوًا أخرى بالحمْراءِ، وتَجعَلُ الهمزةَ بالصّفراءِ وحركتَها بين... الواوَيْنِ"[5].

---

(1) وصرّح باختياره في المحكم كذلك، ووافقه أبو داود، وتبعهما أبو إسحاق التّجيبيّ. يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص141. والْمحكم له، ص292، وأصول الضّبط، أبو داود، ص183. وحلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة127/أ.

(2) النّقط، الدّاني، ص141.

(3) وعلى ذلك جرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي على ما اختار الداني وأشياخ الضّبط. يُنظَر: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص428. ومصحف غيلاسي، ص299. ومصحف شريفي، ص371.

(4) وصرّح باختياره في المحكم كذلك، ووافقه أبو داود، وتبعهما أبو إسحاق التّجيبيّ، وهو الوجه المشهور. يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص141. والْمحكم له، ص307. وأصول الضّبط، أبو داود، ص202. ومختصر التبيين له، 1272/5. وحلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة 130/ب.

(5) النّقط، الدّاني، ص141.

وتكون الصّورة على الوجه المختار عنده بحذْفِ الواو الثّانية هكذا: ﴿ٱلْمَوْوُودَةُ﴾[1].

وعلى الوجه الآخَرِ بحذْفِ الواو الأُولى هكذا: ﴿ٱلْمَوْـُودَةُ﴾.

وأمّا قوله تعالى: ﴿جَآءَانَا﴾ [الزّخْرُفِ:37] على قراءة التّثنية[2] فقد اختار أبو عمرو حذْفَ الْمِثْلِ الثّاني، وإثباتَ الْمِثْلِ الأوّل، وأعْنِي بالْمِثْلِ الأوّل: الألِفَ التي هي عَيْنُ الفعْل، والمثل الثاني ألِف التّثنية[3].

ونصّ أبي عمرو: "...وكذلك ﴿إِذَا جَآءَانَا﴾ [الزّخْرُفِ:37] على قراءة مَن قرَأَه بالتّثنية رُسِمَ أيضًا في جميع المصاحِفِ بألفٍ واحدةٍ، وهي عيْنُ الفعْلِ؛ فينبغي أن تُلحِقَ ألفَ التّثنيَةِ بعدها بالحمراءِ، وتُوقِعَ الصّفراءَ وحركَتَها عليها بين الألفَيْنِ"[4].

وتكون الصّورة على الوجه المختار عنده بحذْفِ الألف الثّانية هكذا: ﴿جَآءَانَا﴾[5].

وعلى الوجه الآخَرِ بحذْفِ الألف الأُولى هكذا: ﴿جَـآـَانَا﴾.

---

(1) وعلى ذلك جرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي على ما اختار الدّاني وأشياخ الضّبط. يُنظَر: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص688. ومصحف غيلاسي، ص483. ومصحف شريفي، ص587.

(2) وهِيَ قراءَةُ نافع وابن كثير وابْنِ عامِرٍ وشعْبَةَ وأبي جعفر. يُنظَرُ: السبعة، ابن مجاهد، ص586. والتيسير، الدّاني، ص454. والنّشر، ابن الجزري، 369/2.

(3) وصرّح باختياره في المحكم كذلك، ووافقه أبو داود، وقال الشوشاويّ : "ولا خلاف بينهم أيضاً أنّ المختارَ حذْفُ الألف الثّانية وإثبات الأولى" يعني: أهْلَ الرّسم. يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص141. والْمحكم له، ص296. وأصول الضّبط، أبو داود، ص185. وحلّة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة 133/أ.

(4) النّقط، الدّاني، ص141.

(5) وعلى ذلك جرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي على ما اختار الداني وأشياخ الضّبط. يُنظَر: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص573. ومصحف غيلاسي، ص398. ومصحف شريفي، ص493.

المطلب الثّالث: اختيار أبي عمرو في باب الزيادة.

وقعت في الرّسم حروف زائدة في اللّفظ؛ مجموعةٌ في حروف المدّ الثّلاثة: الألف، والياء والواو. وعلْم الضّبط يُعْنَى بجعْل علامة الزّيادة عليها؛ ليتبيّن للقارئ زيادتُها فلا يلفِظُها.

وجاءت الزيادةُ في كلماتٍ وقع فيهنّ قبل الهمزة ألفٌ ملفوظَةٌ، وبعد الألف في الرّسم ياءٌ؛ جمعها علماء هذا الشّأن في خمس كلمات، وهنّ: ﴿ـانَآءِۦٓ ٱلَّيۡلِ﴾ [طه:128]، و﴿وَإِيتَآءِۦ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النّحل:90]، و﴿أَوۡ مِن وَّرَآءِۦ حِجَابٍ﴾ [الشّورى:48]، و﴿مِن تِلۡقَآءِۦ نَفۡسِيٓ﴾ [يونس:15]، و﴿لِلۡقَآءِۦ﴾ في موضعَي الرُّوم: [7]، و[15][1].

واختُلف في هذه الياء: هل هي زائدةٌ، أو هي صورةٌ للحركة، أو هي صورة للهمزة؟

واختار أبو عمرو أن تكون الياءُ صورةً للهمزة؛ إمّا بالقياسِ على قوله تعالى: ﴿أَن تَبُوٓأَا﴾ [المائدة:30] و﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص:76]، ممّا صُوّرت فيه الهمزةُ الواقعةُ بعد السّاكنِ، وإمّا باعتبار الوصْلِ[2].

ونصّه في كتابه النّقط: "فأمّا ما وقَعَ قبل الهمزة فيه ألفٌ نحو: ﴿مِن تِلۡقَآءِۦ﴾ [يونس:15]، و﴿إِيتَآءِۦ﴾ [النّحل:90]، و﴿مِن وَّرَآءِۦ﴾ [الشّورى:48]، و﴿مِنۡ ـانَآءِۦ﴾ [طه:128] -فإنّك تَجعلُ النقطة بالصّفراءِ في ذلك كلّه بعد الألف في السّطرِ، وحركتَها تحتَها، وتَجعلُ أيضاً على الياءِ دارةً علامةً لزيادتها". فذكر هاهنا الوجه الأوّل.

وقال بعده: "وإن شئتَ جعلْتَ الحركةَ تحت الياءِ". وأتى هاهنا بالوجه الثّاني. وبعده نصّ على الوجه الثّالث بقوله: "وإن شئتَ جعلْتَ الهمزةَ وحركتَها تحت الياءِ في هذه الحروف وشبهها". ونصّ على اختيار هذا الوجه الثّالث بقوله: "وهو عندي في هذه المواضع أَوْجَهُ"[3].

وعلّل هذا الوجه بقوله: "لأنّه يجوزُ أن تكون صورةً لها في ذلك"[4].

---

(1) يُنظَرُ: حلة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة 154/ب.

(2) يُنظَرُ: المحكم، الدّاني، ص332. وحلة الأعيان، الشوشاويّ، ورقة 156/أ.

(3) النّقط، الدّاني، ص144.

(4) المصدر نفسه، ص144.

وهو مختاره في المحكم أيضاً، وكذلك مختار أبي إسحاق التّجيبيّ (ت حوالي نصف القرن الثامن الهجري)، واقتصر عليه أبو داود سليمان بن نجاح في كتابه أصول الضّبط، وصرّح باختياره في مختصر التّبيين في قوله تعالى: ﴿لِفَآءْ﴾ [الرُّوم:7، و15][1]، و﴿مِنْ وَّرَآءْ﴾ [الشّورى:48] ، واقتصر عليه المواضع الأخرى[2].

فعلى الوجهِ الأوّل تكون الصّورة هكذا: ﴿إِيتَآءْ﴾، ﴿وَّرَآءْ﴾[3].

وعلى الوجه الثّاني هكذا: ﴿إِيتَآءِ﴾، ﴿وَّرَآءِ﴾.

وعلى الوجه الثّالث المختار عند أبي عمرو هكذا: ﴿إِيتَآءٍ﴾، ﴿وَّرَآءٍ﴾.

---

(1) على خلاف بين المصاحف في رسم الياء وحذفها في ﴿لِفَآءْ﴾ في الموضعَيْنِ، وجرى العمل في مصاحف المشارقة على رسمهما، وفي مصاحف المغاربة على حذفهما. يُنظَرُ: المقنع، الدّاني، ص373. ومختصر التبيين، أبو داود، 985/4. وسمير الطالبين، الضّبّاع، ص113. ومصحف الثّعالبيّة، ص468 و469. والمصحف الذي خطّه شريفي، ص406 و407.

(2) يُنظرُ: المحكم، الدّاني، ص333. وأصول الضّبط، أبو داود، ص226. ومختصر التبيين له، 985/4، 1096. وفتح المنان، ابن عاشر، ص1311. وحلّة الأعيان، الشّوشاويّ، ورقة 155/أ.

(3) وعلى ذلك جرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي، والذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، والذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي. يُنظَرَ: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص240. ومصحف غيلاسي، ص172. ومصحف شريفي، ص211.

المطلب الرّابع: اختيار أبي عمرو في باب لام ألف.

إنّ لام ألفٍ (**لا**) اشتملت على حرفَيْن؛ واختلفوا في أيِّ القرنَيْن هو الألفُ هل القرن الأوّل الأيمن، أو القرن الثّاني الأيسر؟ وإذا عُلم ذلك عُلم أنّ القرن الآخَر لِلَّامٍ.

فمذهب الخليل بن أحمد الفراهيديّ أنّ الألف هو الطّرف الأوّل، واللّام هو الطرف الثّاني، ومذهب الأخفشِ سعيد بن مسعدة (ت215هـ) العكْسُ.

وحكى أبو عمرو الدّانيُّ في كتابه النّقط خلافَ النحويّين في ذلك.

واختار مذهبَ الفراهيديٍّ، وذلك لأنّه مذهب عامّة أهل النّقط، وأيضاً لتقويته حججه، وردّه لحجّة المخالِفِ.

واختار هذا القولَ كذلك في كتابه المحكم، ونحا أبو داود نحوه، واحتجّ بما احتجّ به أستاذُهُ، واختاره الخرّاز أيضاً[1].

فقال في الوجه المختار عنده: "...وذهب إلى هذا القولِ عامّة أهل النّقط"[2].

واستدلّ على هذا الوجْهِ بدليلَيْن:

الدّليل الأوّل- أنّ الأصل في لام ألف أن تكون صورتها مثل (ما)، و(يا)، هكذا: (**لـا**)؛ فضُفّر الألف واللّام فأصبحتا هكذا (**لا**)؛ فأصبح بعد التّضفير الطرفُ الأوّل الذي هو اللّام ثانياً، وأصبح الطّرف الثّاني الذي هو الألف أوّلًا[3].

الدّليل الثّاني- أنّ المتقنين لصناعة الخطّ من الكُتّاب القدماء يبتدئون في كتابتهم لام ألف بالطّرف الأيسر ثمّ يذهبون إلى الطّرف الأيمن، وأنّه لا يخالف في ذلك إلّا جاهل بالصّنعة؛ وذلك دليل على أنّ الطرف الأيسر هو اللّام المبدوء بها في الرسم، والطرف الأيمن هو الألف الذي ثُنّيَ به بعد اللّام[4].

---

(1) يُنظرُ: المحكم، الدّاني، ص333. وأصول الضّبط، أبو داود، ص253. ومورد الظّمآن، الخرّاز، ص44.

(2) يُنظرُ: المحكم، الدّاني، ص333.

(3) قال الخرّاز: "إِذْ أَصْلُهُ حَرْفَانِ نَحْوَ: يَـا، وَمَـا *** فَضُفِّرَا خَطًّا كَمَا قَدْ رُسِمَا". مورد الظّمآن، الخرّاز، ص44.

(4) يُنظَرُ: النّقط، الدّاني، ص146.

ورَدَّ حجَّةَ القولِ الآخَرَ بأنّ الطّرف الأوّل هو اللّام، والطرف الآخر هو الألف؛ وهذه حجّتهم وكيف ردّها:

استدلّوا عليه بأنّ ما يُلفظُ به أوّلا هو المرسوم أوّلاً، ومعلومٌ أنّ اللام هي الملفوظ بها أوّلا، فالقرن الأيمن لها، والقرن الآخر للألف.

وردّه أبو عمرو بالاستدلال عليه بأسفل الحرف وذلك في نحو: ﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران:156]، و﴿لِأُخْتِهِ﴾ [القصص:10]، و﴿لِأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران:187]؛ لأنّ الطرف الأوّل من أسفل لام ألف هو اللّام، والطرف الثّاني هو الألف –بإجماعٍ، وهذا يدلّ أنّ الطّرف الأوّل من الأعلى الألف، والطّرف الثّاني من الأعلى هو اللّام.

وزاد أبو عمرو في إلزام المخالِف بفرْضِهِ أنّ المخالِفَ قال بجعل الطّرف الأيمن من أسفل لام ألفٍ هو الألف، وجعله الطرف الأيسر من أسفل لام ألفٍ هو اللّام جرْياً مع مذهبه القائل به في الطرفَيْن العلويّيْن للام ألفٍ.

ألزمه بقوله: "لقد تركْتَ قولَكَ، وزِلْتَ عن مذهبِك أنّ الملفوظ به أوّلاً هو اللّام، وأنّ الملفوظ به آخرًا هو الهمزة".

وتكون صورة الضّبط على ما اختار أبو عمرو من مذهب الفراهيدي هكذا: ﴿لاَ﴾.

وعلى مذهب الأخفش هكذا: ﴿لَا﴾[1].

(1) وعلى مذهب الخليل جرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاقي، وكذلك المصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي، وأمّا الذي خطّه مُحَمَّد بن سعيد شريفي فقد جرى على مذهب الأخفش. يُنظَر: مصحف المطبعة الثّعالبيّة، ص3. ومصحف غيلاسي، ص3. ومصحف شريفي، ص2.

خـاتـمــة

الحمد لله على تمام المقصود، ونسأل الله المثوبة في يوم الخلود؛ وأذكر هاهنا بعض النتائج المتحصَّل عليها، وكذا أهمّ التوصيات، فأمّا النتائج فمِن أهمّها:

1-القدمُ الرّاسخة لأبي عمرو الدّاني في علم نقط المصاحف؛ التي تظهر من خلال كتابه النّقط؛ في تراجم أبوابه، وكثرة مسائله وفوائده مع اختصاره وقلّة ألفاظه.

2-أنّ كلّ اختياراته التي صرّح في النقط ذيل المقنع قد صرّح بها كذلك في كتابه المحكم؛ حاشا اختياراً واحداً وهو اختياره في باب الهمز أن تكون الصّورة للأولى في ما اختلف فيه الهمزتان في كلمة، وصُوّر بصورةٍ واحدةٍ.

3-صَرّح الدانيُّ باختياره في أربعة أبواب: باب الهمز، وباب الحذف، وباب الزيادة، وباب لام ألف.

4-وافق أبو داود سليمان بن نجاح أُسْتَاذَهُ الدّانيَّ في كلّ هذه الاختيارات هاهنا، عدا قولَهُ تعالى: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:60]، فاختار أن تكون المرسومة هي ياء (فعيل)، وأنّ المحذوفةَ ياءُ الجمع، وباختيار أبي داود هذا جرى العملُ في مصاحفنا.

5-جرى العمل في المصاحف الجزائريّة الثّلاثة آنفة الذّكر على اختيارات أبي عمرو؛ إلّا في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:60] -وقد سبق آنفًا-، وفي ﴿تِلْقَآءَ﴾ وبابه فكان العمل فيهنّ على أنّ الياء زائدةٌ، خلافًا لاختيار أبي عمرو بأنّها الياء صورة للهمزة.

6-اختُلف في لام ألفٍ؛ فجرى العمل في المصحف الذي خطّه مُحَمَّد السّقاتي (الثعالبيّة)، والمصحف الذي خطّه مُحَمَّد الطيّب غيلاسي على مذهب الخليل واختيار أبي عمرو؛ وجرى العمل في المصحف الذي خطّه محمّد سعيد شريفي على مذهب الأخفش سعيد بن مسعدة.

وأمّا التوصياتُ فمن أهمّها إعادةُ تحقيق كتاب النّقط لأبي عمرو الدّاني، ليكون مشكولًا، مبيّنَ صُوَرِ الضّبْطِ، معزوَّ النّصوصِ والأقوالِ، مقارَنًا بكتابهِ الأصْلِ الذي هو المحكم.

المصادر والمراجع.

1-مصحف خطَّهُ محمّد السقاتي، طُبع بالمطبعة الثّعالبيّة بالجزائر لصاحبها رودوسي قدّور مراد، 1350هـ/1931م.

2-مصحف خطَّهُ محمّد الطيّب غيلاسي، طبعتْهُ المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، 1423هـ/2002م.

3-مصحف خطَّهُ محمّد بن سعيد شريفي، طبعتْهُ المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، 1433هـ/2012م.

4-أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

5-التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الدّاني، تحقيق: حاتم الضّامن، مكتبة الصحابة (الإمارات)، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م.

6-الطّراز في شرح ضبط الخرّاز، محمّد بن عبد الله التّنسيّ، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف (المدينة المنوّرة)، 1420هـ.

7-المحكم في علم نقط المصاحف، أبو عمرو الدّاني، تحقيق: غانم قدّوري الحمد، دار الغوثاني للدّراسات القرآنيّة، دمشق/بيروت، الطبعة الأولى، 1438هـ/2017م.

8-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

9-النّقط (مطبوع مع كتاب المقنع في رسم مصاحف الأمصار)، الدّاني، تحقيق: مُحَمَّد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة.

10-بيانُ الخلاف والتّشهير والاستحسان، ومَا أغلفه موردُ الظّمآن، وما سكت عنه التّنزيلُ ذو البرهان وما جرى به العملُ في خلافيّات الرّسم في القرآن، وربّما خالفَ العملُ النصَّ، فخذْ بيانهُ بأوضح برهان، أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: عبد الكريم بوغزالة، دار ابن الحفصي، الطبعة الثّانية، 1436هـ/2015م.

11-جمهرة اللّغة، أبوبكر الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

12-حلّة الأعيان على عمدة البيان، حسين الشوشاويّ الرّجراجيّ، مخطوطة أصلها من الخزانة الحسنية برقم 674.
13-دليل الحيران على مورد الظّمآن، إبراهيم المارغني، تحقيق: زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.
14-سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، عليّ محمّد الضّبّاع، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة (الكويت)، تمّ تصوير الكتاب من الجزء الثّالث من مجموع مؤلّفات الضّبّاع.
15- فتح المنّان المروي بمورد الظّمآن، ابن عاشر عبد الواحد الأندلسي المغربي، تحقيق: عبد الكريم بوغزالة، دار ابن حفصي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1436هـ/2016م.
16-كتاب أصول الضّبط وكيفيّتُه على جهة الاختصار، أبو داود سليمان بن نجاح، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد (السعوديّة)، 1428هـ.
17-كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغداديّ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف (مصر)، الطبعة الثانية، 1400هـ.
18-كتاب المقنع، أبي عمرو الدّاني، تحقيق: نورة بنت حسن بن فهد الحميّد، دار التّدمُريّة، الطّبعة الأولى، 1431هـ/2010م.
19-كشْف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، الحسن بن عليّ بن أبي بكر المنبّهيّ الشّبّانيّ، مخطوط أصله بالخزانة الحسنيّة (المغرب)، رقم:2142.
20-مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الناشر المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، 1420هـ/1999م.
21-منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، محمّد الشّريشي الخرّاز، تحقيق: أشرف محمّد طلعت، مكتبة الإمام البخاريّ، الطّبعة الثّانية، 1423هـ/2006م.